

Distr.: General
26 October 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم لأوجه انتباهكم إلى الحالة الحرجة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بسبب السياسات والممارسات غير القانونية المستمرة والمتصاعدة التي تتبعها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني.

وتشير معظم الرسائل التي عمّمها مجلس الأمن مؤخرًا إلى تداعيات جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مبرزةً آثارها الوخيمة المتعددة الأبعاد. وقد كشف تطور الحالة عن عدة دروس هامة تؤكد على مبدأ الجماعة والإنسانية المشتركة.

ولكن للأسف، الحال ليس كذلك في فلسطين، حيث تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، استغلال هذه الجائحة، والنهوض بقوة بمخططاتها المتمثلة في الاستعمار الاستيطاني وفي ضم الأراضي، وتعمل بذلك على توطيد احتلالها العسكري للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهو الاحتلال الذي دام 53 عامًا. وفي الوقت الذي يركز فيه المجتمع الدولي جهوده الجماعية على التخفيف من حدة الأثر الوخيم لهذه الجائحة على الناس والمجتمعات والاقتصادات على الصعيد العالمي، فقد استغلت إسرائيل هذه الظرفية باعتبارها فرصة سانحة لمواصلة خرق القانون وزيادة الإضرار بالسكان المدنيين الفلسطينيين الخاضعين لاحتلالها غير القانوني. وعلى الرغم من ادعاء إسرائيل بأنها ترغب في إحلال السلام والاستقرار، فإن هذه الأعمال الخطيرة وغير القانونية تثبت عكس ذلك، وتشير بوضوح إلى رغبتها الحقيقية، ألا وهي ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية.

ففي هذا الأسبوع فقط، وافقت الحكومة الإسرائيلية في 14 و 15 تشرين الأول/أكتوبر على بناء 5 000 وحدة استيطانية أخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في المناطق الواقعة



في عمق الضفة الغربية أساساً. ولا يمكن تجاهل هذه الازدواجية في الوقت الذي تستمر فيه إسرائيل في انتهاكاتها وتواصل تقويض حل الدولتين على خطوط ما قبل عام 1967، مما يمهد الطريق لواقع الدولة الواحدة القائمة على مبدأ الفصل العنصري، بينما تحاول في الوقت نفسه الظهور بمظهر الشريك الإقليمي الذي يؤمن بالنهوض بالسلام والاستقرار ويحاول تعزيز مكانته في المجتمع الدولي استناداً إلى مؤهلات زائفة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يطالب إسرائيل صراحة مرة أخرى بأن توقف فوراً جميع أنشطتها الاستيطانية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتشكل الأنشطة الاستيطانية انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي يرقى إلى حد الانتهاكات الجسيمة، أي جرائم الحرب. ويجب مطالبة إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها القانونية، بما في ذلك بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، على نحو ما أعيد تأكيده في قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، وإلا فإنها ستواجه عواقب سلوكها المارِق.

وفيما يتعلق بإسرائيل، فمن الواضح أن "تعليق" خططها المتعلقة بالضم لا يعني أنها تعتزم التقيّد بالقانون الدولي، إذ أنها تواصل اتخاذ جميع التدابير الرامية إلى استعمار أراضيها وضمّها. فعملية الضم لم تتوقف، بل إنها تحدث كل يوم مع توسيع كل مستوطنة وهدم كل منزل وتشريد كل أسرة فلسطينية قسراً.

وفي حين أن جهات كثيرة في المجتمع الدولي دعت إسرائيل بصورة مباشرة إلى التخلي عن خططها المتعلقة بالضم بشكل دائم، فإن السلطة القائمة بالاحتلال تواصل تجاهل هذه الدعوات، وتمضي بخطى حثيثة في مخططاتها غير القانونية، وتبلع المزيد من الأراضي الفلسطينية يوماً بعد يوم. ومما لا شك فيه أن غياب المساءلة قد مكّن من ارتكاب هذه الانتهاكات الجسيمة وشجع على القيام بذلك، وهي الانتهاكات التي تقوض حل الدولتين وتشكل العقبة الرئيسية أمام السلام.

ولا تزال عمليات هدم المنازل وعمليات الإخلاء القسري تحدث يومياً بالنسبة للفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، هدمت إسرائيل أكثر من 500 مبنى فلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ بداية عام 2020، وهدمت ما مجموعه 134 بناية في القدس الشرقية وحدها. وإذ تتجاهل إسرائيل القانون الدولي والطابع الملح والحساس لهذه الجائحة، فقد كثفت ممارستها اللاإنسانية المتمثلة في هدم المنازل والإخلاء القسري، مما أدى إلى تشريد مئات الفلسطينيين الآخرين.

وتستخدم إسرائيل ذريعة "البناء بدون ترخيص" لتبرير سياساتها غير القانونية. ومع ذلك، وكما ذكر مجلس الأمن مراراً وتكراراً، فإن إسرائيل، بانتهاكها جميع التزاماتها القانونية بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، تجعل من المستحيل تقريباً على الفلسطينيين الحصول على هذه التراخيص، لأن الهدف هو تقييد التنمية الفلسطينية عمداً وتجريد الأسر الفلسطينية من ممتلكاتهم، وهو ما يهيئ بيئة قسرية تجبرهم على مغادرة أراضيهم. وعلاوة على ذلك، وعلى نحو ما أبرزه منسق الأمم المتحدة الخاص، نيكولاي ملادينوف، خلال الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمها في مجلس الأمن بشأن قضية فلسطين، فإن العديد من الفلسطينيين يضطرون في الواقع إلى هدم منازلهم من أجل تجنب رسوم الهدم الباهظة التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية.

والواقع أنه في حين أن المستوطنين الإسرائيليين يحظون بدعم الحكومة الإسرائيلية الكامل لتوسيع وبناء المستوطنات والبؤر الاستيطانية بصورة غير قانونية في الأرض المحتلة بما يسهّل النقل غير القانوني لهؤلاء المستوطنين إلى أرضنا، لا يمكن للمدنيين الفلسطينيين بناء غرفة واحدة أو منزل واحد في أرضهم دون الحصول على ترخيص يكاد يكون من المستحيل الحصول عليه من السلطات الإسرائيلية. وعلاوة على

ذلك، فإن قوات الاحتلال الإسرائيلية لا تقتصر على المشاركة في الهجمات على المدنيين الفلسطينيين من خلال هدم المنازل وعمليات الإخلاء القسري والغارات العسكرية وغيرها من الجرائم، وإنما تحمي أيضاً المستوطنين المسلحين والمتعصبين عند تنفيذ هجمات ضد الفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد تصاعد العنف الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون مؤخراً، بمساعدة وتحريض من قوات الاحتلال، ومن مظاهر ذلك العنف تدمير الممتلكات الفلسطينية وأعمال التخريب واقتلاع الأشجار والهجمات المباشرة ضد المدنيين.

وحيث يصادف شهر تشرين الأول/أكتوبر بداية موسم قطف الزيتون في فلسطين، يواجه شعبنا تهديداً مستمراً من جراء العنف الذي يمارسه المستوطنون. ففي الأسبوع الماضي، شن المستوطنون الإسرائيليون هجمات عديدة على الفلسطينيين وسرقوا محاصيل الزيتون في جميع أنحاء الضفة الغربية. وفي قرية الجباع، هاجم المستوطنون مزارعين فلسطينيين ودمروا 300 شجرة خلال هجومين. وقد دمر الاحتلال الإسرائيلي أكثر من مليون شجرة منتجة منذ عام 2000، وفقاً لتقرير صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام 2019. وغني عن القول أن إسرائيل نادراً ما تحقق في معظم الشكاوى المقدمة ضد هجمات من هذا القبيل.

وإلى جانب تصاعد العنف الذي يمارسه المستوطنون، لا تزال القيود الصارمة التي يفرضها الجيش الإسرائيلي على حرية التنقل تقوّض إمكانية وصول الفلسطينيين إلى الأراضي الزراعية، لا سيما بسبب الجدار ونقاط التفتيش العسكرية وحواجز الطرق التي تقام بصورة عشوائية. وتقوم قوات الاحتلال عادة بإغلاق الطرق الزراعية لعرقلة تنقل المزارعين خلال موسم قطف الزيتون، مما يضر بسبل عيش آلاف الأسر. وعلاوة على ذلك، يقوّض العنف الذي يمارسه المستوطنون والقيود العسكرية المفروضة الدور المركزي الذي يؤديه قطف الزيتون في الثقافة والمجتمع الفلسطيني وفي تاريخ فلسطين.

ولا تزال سياسة الاحتجاز الإداري اللاإنسانية التي تنتهجها إسرائيل تعرض الفلسطينيين للخطر، بمن فيهم الأطفال والنساء. ويشكل حبس المدنيين من دون محاكمة ومن دون تهمة ممارسة روتينية من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، تتسبب في معاناة لا توصف للشعب الفلسطيني. ويتعرض ما لا يقل عن 350 فلسطينياً للاحتجاز الإداري من بين حوالي 5 000 شخص تحتجزهم إسرائيل. وقد دعت الحكومات وجماعات حقوق الإنسان والمنظمات الدولية الأخرى إلى إطلاق سراح الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية دون توجيه تهمة إليهم أو محاكمتهم أو إدانتهم.

وقضية ماهر الأخرس، وهو فلسطيني يبلغ من العمر 49 عاماً وأب لستة أطفال مضرب عن الطعام منذ أكثر من 80 يوماً منذ اعتقاله واحتجازه إدارياً على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي في تموز/يوليه، هي إحدى القضايا التي تتطلب اهتماماً فورياً. ووفقاً لجماعة بتسليم الحقوقية الإسرائيلية، فإن ماهر الأخرس "على وشك الموت" وهو يحتج على حبسه غير القانوني.

وإسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، مسؤولة عن حياة السجناء ورفاههم، سواء في السجون الإسرائيلية الموجودة في الأرض الفلسطينية المحتلة أو في إسرائيل، مما يشكل انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة بسبب عدم مشروعية نقل السجناء إلى خارج الأراضي المحتلة. ونظراً لتأثير الجائحة وارتفاع معدلات انتقال العدوى في المنطقة، يجب على إسرائيل أن تستجيب لنداء المجتمع الدولي وتطلق سراح

السجناء الضعفاء، ولا سيما النساء والأطفال والمسنون والذين يعانون من حالات مرضية سابقة، ويجب أن تفرج عن المحتجزين إدارياً، بمن فيهم ماهر الأخرس، المعرضة لحياته للخطر في الوقت الراهن.

أما فيما يخص الحالة في قطاع غزة، فإننا ندق ناقوس الخطر مرة أخرى بشأن الظروف الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المؤسفة السائدة هناك بسبب الحصار الإسرائيلي الذي دام 13 عاماً، والذي تسبب في الحرمان الشديد والجوع والبؤس لسكان القطاع البالغ عددهم مليوني نسمة. وتحظر إسرائيل بانتظام دخول شحنات الوقود، مستخدمة تدابير عقابية تعرض للخطر سبل عيش ملايين الضعفاء. وكما سبق أن ذكرت العديد من الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، فإن نظام الرعاية الصحية الذي أُثقل كاهله في غزة لا يستطيع التعامل مع زيادة حالات التوقف عن العمل أو زيادة تخفيض مصادر الطاقة في الوقت الذي يواجه فيه خطر تفشي كوفيد-19. وفي هذا الصدد، ووفقاً لتقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية، فإن حالات الإصابة بكوفيد-19 في غزة قد ارتفعت بنسبة 84 في المائة، وهو ما يفاقم المصاعب والمخاوف التي يواجهها الشعب الفلسطيني، حيث يمنعه الاحتلال من الوصول إلى الأدوات والقدرات الدولية اللازمة للتصدي للتحديات التي تطرحها هذه الجائحة ولتداعياتها.

وفي هذا السياق، يجب أن نكرر تقديرنا للمساعدة التي يجري تقديمها إلى الشعب الفلسطيني من جميع أنحاء العالم، على الرغم من الظروف الصعبة التي تواجه البلدان في زمن كوفيد-19. ويشمل ذلك على وجه الخصوص المساعدة الحيوية التي تقدم عن طريق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، وغير ذلك من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية في الميدان، والمساعدة المباشرة التي تقدمها الجهات المانحة الدولية.

وبالنظر إلى الاحتلال الإسرائيلي الذي بلغ نصف قرن من الزمان وانتهاكاته المتواصلة، فإن الشعب الفلسطيني لا يستغرب للأسف تصاعد الجرائم التي يرتكبها الاحتلال واستغلاله فترة تفشي هذه الجائحة. وهذه نتيجة مباشرة لعدم المساءلة عن احتلال بسط سيطرته على الإقليم يوماً بعد يوم على مدى السنوات الـ 53 الماضية. ونظراً لتخلي إسرائيل بالكامل عن حل الدولتين، فلا ينبغي الوثوق في دعواتها إلى "السلام" ما لم يشهد المجتمع الدولي اقتراح سلوك إسرائيل بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، والمعايير المتفق عليها دولياً من أجل التوصل إلى حل عادل، التي لا تزال تشكل جوهر توافق الآراء الدولي. وحتى ذلك الحين، يجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يحاسب السلطة القائمة بالاحتلال، بدلاً من مكافأة سلوكها الخطير بالصمت والتقاعد، في ظل تجاهل الآلام والمعاناة التي يتحملها الشعب وهو يعيش تحت حكمها العسكري.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم